الفصل الثالث

مذهبه النحوي

إنّ ما كتبه ركن الدين – رحمه الله تعالى – يؤكد أنه كان بصريَّ المذهب في النحو؛ وذلك لأنه نَهَجَ نَهْجَ البصريين وسار على دربهم واستشهد بشواهد واستدلّ بأدلّتهم. وقد صرّح بذلك وأكّده عندما قال في باب (مالا ينصرف): "اعلم إن الاسم إذا كان فيه سبب واحد – وهو العلمية – لايجوز منع صرفه لضرورة الشعر عندنا [1]، خلافاً للكوفيين والأخفش [2]، ثم إنهم إما أن يقيموا العلمية مقام العلتين لقوتها وكثرة دورانها، وإما أن يقيموا الضرورة مقام سبب آخر لنا؛ إنه ردّ الأصل إلى الفرع... وهو غير جائز. ومتمسّك الخصم: القياس والسماع. أما القياس: فهو أنه إذا جاز حذف بعض الكلمة للضرورة، كقوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ..... [3].

---

1 – أي: عند البصريين؛ لأنهم يذهبون إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. (ينظر المسألة رقم (٧٠) في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري.

2 – ووافقهم أبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان من البصريين (ينظر المصدر السابق).

3 – هذه قطعة من بيت للعجير السلولي، وهو بتمامه:

فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جمل رخوُ الملاطِ نجيبُ.

ينظر البيت في: شرح شواهد سيبويه للأعلم، بهامش الكتاب: ١/ ١٣، والإنصاف: ص٢٩٦، ٢٩٧ (الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م – مطبعة الاستقامة بالقاهرة).

وقوله :

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَا ..... [1].

فبأن يجوز حذف التنوين الزائد على الكلمة للضرورة أولى وأسهل من حذف بعض الكلمة

وجوابه : أنا لا نسلّم أن حذف التنوين أسهل من حذف بعض الكلمة ، وبيانه أن التنوين وحده

دالٌ على معنى ، فحذفه يوقع اللبس بباب مالا ينصرف ، وحذف بعض الكلمة لا يوقع .

وأما السماع ، فقوله :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقانِ مِرداسَ فِي مَجْمَعِ [2]

فمنع (مرداس) الصرف وليس فيه سوى العلمية

---

1 – هذا صدر بيت لليد بن ربيعة العامري ، وعجزه :

..... فتقادمت بالحبس فالسوبان .

المتا : أراد المنازل . متالع : جبل بنجد . أبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن .

والبيت في ديوانه ص٢٠٦ .

(ينظر البيت في : شرح شواهد سيبويه للأعلم ، بهامش الكتاب ١/ ٨ ، والخصائص : ١/ ٨١ ، والهمع ١/ ٨١) .

2- البيت للعباس بن مرداس الصحابي – رضي الله عنه – وقد أسلم قبل فتح مكة بقليل ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، فلما فرغ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من رد سبايا حنين أعطى المؤلفة قلوبهم ، وكانوا أشرافاً يتألفهم ويتألف بهم ، فأعطى الأقرع بن حابس المجاشعي وعيينة بن حصن الفزاري ، وجماعة من أشراف قريش كل واحد منهم مائة بعير ، وأعطى العباس ابن مرداس أباعر فسخطها ، وقال هذا البيت يعاتبه – صلى الله عليه وسلم .

ينظر البيت في : الإنصاف – مسألة (٧٠) ، والهمع : ١/ ٣٧ .

وقوله :

وَمِنَّنْ وَلَدُوا عَامِـ ـرُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ[1]

وقوله :

ومُصْعَبُ حينَ جَدَّ الأمـ ـرُ أَطْيَبُهَا وأَكْرَمُها[2]

وقوله :

وقائلةٍ :ما بالُ دَوْسَرَ بعدَنَا صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعن هندِ[3]

... إلى غير ذلك .

والجواب عن الأول أنّ الرواية ممنوعة ؛ لأنّ الرواية عندنا [4] : (يفوقان شيخي) . وإن صحت الرواية كان أصله (مرداسي) ، ثم قلبت كسرة ما قبل الياء فتحة ، وقلبت الياء ألفًا ، ثم حذفت الألف احتراء بالفتحة .

---

1 - الشاهد من كلمة لذي الإصبع العدواني رواها أبو الفرج الأصبهاني . وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني .

ينظر البيت في : الأغاني : ٣/ ٤٠ ، والإنصاف - مسألة (٧٠) ، وشرح ابن يعيش : ١/ ٦٨ .

2 - وروي أيضًا : "أكثرها وأطيبها" . بدلاً من : " أطيبها وأكرمها " . ينظر الإنصاف - مسألة (٧٠) . وينظر كذلك : ابن يعيش : ١/ ٦٨) . والبيت لابن قيس الرقيات (في ديوانه ، ص ١٢٤) . ورواية الديوان ، هكذا :

لمصعبُ عند حِدِّ القو لِ أكثرُها وأطيبُها

3 - البيت قاله دَوْسَر بن دهبل القرمي . وقد أنشده الأنباري في الإنصاف : مسألة (٧٠) ص ٦٩٢ .

4 - أي : عند البصريين .

وعن البواقي أنها أسماء قبائل فلا تتصرف للعملية والتأنيث .

وأما قوله :

عمروُ الذي هَشَمَ الثَّريدَ لقومِه ورجالُ مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ[1]

فإنه مما حذف فيه التنوين لالتقاء الساكنين "[2] .

فقد نصّ ركن الدين هاهنا على أنه بصريّ المذهب ، وكذلك أدلته التي أتى بها هي عين أدلة البصريين ، وإجابته عن كلمات الكوفيين هي عين أجوبة الكوفيين .

وفي هذه المسألة نرى بعض أعلام البصريين البارزين قد خرج على مذهبه وانضمّ إلى ما ذهب إليه الكوفيون ؛ كأبي الحسن الأخفش وأبي القاسم بن برهان ، ووافقهما أبو البركات الأنباري[3] .

---

1 – اختلف حول قائل هذا البيت ، فقيل : قائله مطرود بن كعب الخزاعي ، وقيل عبد الله بن الزِّبَعْرَى ، ونسب إلى بنت هاشم ابن عبد مناف جد النبي – صلى الله عليه وسلم . ينظر هذا البيت بهذه الرواية في : المقتضب : ٢ / ٣١٢ ، والإنصاف – مسألة (٩٤) ، وابن يعيش : ٩ / ٣٦) . وللبيت رواية أخرى ، وهي :

عمرو العلي ....

(ينظر : ربط الشوارد في حلّ الشواهد ، لابن الحنبلي ، ص٨٨ ، والصحاح (سنت) : ١ / ٢٥٤ ، واللسان (سنت) : ٣ / ٢١١١ ، (هشم) : ٤ / ٤٦٦٨ .

2 – البسيط : ١ / ٤٢ – ٤٦ .

3 – ثم شرع في الجواب عن كلمات البصريين . ينظر المسألة رقم (٧٠) في الإنصاف .

ولكن ركن الدين هاهنا قد تمسّك بمذهبه البصري ولجأ إلى تأويل الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون ومن تابعهم من البصريين .

ونراه كذلك في مسألة أخرى يصرّح باتّمائه إلى المذهب البصري بما لا يدع مجالاً للشكّ، وذلك في باب تقديم الخبر على المبتدأ عندما قال : " اعلم أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ . وذهب أصحابنا إلى جوازه [1] ، ودليلنا : الآية والاستعمال والقياس .

أما الآية فقوله تعالى : (سَوَاءً مَحْيَاهُم وَمَمَاتُهُم)[2]، وقوله تعالى :(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) [3] .

وأما الاستعمال فقولهم : "تميميٌّ أنا" ، و (مشنوءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ" ، وقول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ [4]

وأمّا القياس فلأن خبر كان فرع على خبر المبتدأ ، وجاز تقديم خبر كان على اسمها ، فتقديم خبر المبتدأ أولى ، ولأنه لا مانع من التقديم – والأصل هو التصرف ، فجاز التقديم ؛ إذ كان

---

1 – وأصحابه هم البصريون ؛ جاء في الإنصاف – مسألة (٩) : "وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة" .

2 – سورة الجاثية : من الآية (٢١) .

3 – سورة البقرة : من الآية (٦١) .

4 – ينظر : الإنصاف – مسألة (٩) ، ص٤٩ .

الاهتمام بالخبر أكثر ...." [1] .

ثم ذكر حجج الخصم، أعني الكوفيين، ونقض هذه الحجج ودحضها [2] .

هذا، وسوف يتّضح انتماؤه البصريّ بما لا يدع مجالاً للشكّ من خلال ما سنعرضه الآن من مسائل نحوية، وكذلك من خلال التعرف على مصطلحاته النحوية التي استعملها في كتبه .

أولاً : المسائل النحوية :

- **كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنيان معنىً :**

قال ركن الدين عند حديثه عن المثنى وعن حكم (كلا) في التثنية : " ... وأما عند الكوفيين فإنه تثنية لفظاً ومعنى . وأصله عندهم : كل، فحذفت اللام تخفيفاً، وأتى بألف التثنية، وحذف النون للزومها الإضافة، وحجّتهم على أنّ ألفه ألف التثنية أنه لو لم يكن كذلك لما انقلب ياء .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أنها مفرد اللفظ مثنى المعنى ؛ لأنّ الضمير يعود إلى لفظه تارة كقوله تعالى : (كِلتا الجنتينِ آتت أُكُلَها)[3] . ولم يقل (آتتا) ... وإلى معناه أخرى، كقوله :

---

1 - البسيط : ١/ ١٤٠ .

2 - ينظر : المصدر السابق .

3 - سورة الكهف : من الآية (٣٣) .

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [1] .

فقوله : " قد أقلعا " دلّ على أن الضمير عاد إلى المعنى . وقوله : " رابي " دلّ على أن الضمير عاد إلى اللفظ " [2] .

فقد اختار ركن الدين هاهنا ما ذهب إليه البصريون ورفض رأي الكوفيين واستدلالاتهم [3] .

ليس هذا فحسب ، بل إنه يرى أنّ ألف (كِلا ، وكِلتا) ليس بألف التثنية ، واستدل على ما يراه بما سبق ذكره في الفقرة السابقة ، واستدلّ كذلك بأنّ الإمالة مسموعة في (كِلا ، وكِلتا) ، وهي غير جائزة في التثنية [4] .

وهو بهذا يختلف مع الكوفيين الذين يرون أن الألف فيهما إنما هو ألف التثنية ، وهو في (كلا) بمثابة الألف في (الزيدان) ، ولزم حذف نون التثنية للزومه الإضافة . ومثل ذلك الألف في (كلتا) [5] .

---

1 – هذا البيت للفرزدق يهجو جريرًا . وينظر في البيت : الخصائص : ٢ / ٤٢١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٢ ، والإنصاف – مسألة (٦٢) ص ٢٦٢ ، وابن يعيش : ٥٤ ، والمعنى ص : ٢٠٤ ، والهمع : ١ / ٤١) .

2 – البسيط : ١ / ٣٠ – ٣١ .

3 – ينظر : الإنصاف – مسألة رقم (٦٢) .

4 – ينظر البسيط : ١ / ٣١ – ٣٢ .

5 – ينظر : الإنصاف – مسألة رقم (٦٢) .

• مسألة: "الناسُ مجزيُّونَ بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ":

اختار ركن الدين في هذه المسألة ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، حيث قال في الوافية[1]:

وقد نصّ سيبويه على جواز أربعة أوجه في مثله:

- أحدها: نصب الأول ورفع الثاني – وهو أقوى الوجوه – لقلّة الحذف، وتقديره: إن كانت أعمالهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ.
- والثاني: رفع الأول ونصب الثاني – وهو أضعف الوجوه؛ لكثرة الحذف – وتقديره: إن كان في أعمالهم خيرٌ فكان جزاؤهم خيرًا.
- والثالث: نصبهما معًا نحو: إن خيرٌ فخيرٌ، وتقديره: إن كان في أعمالهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.
- والرابع: نصبها معًا، نحو: إن خيرًا فخيرًا، وتقديره: إن كانت أعمالهم خيرًا فكان جزاؤهم خيرًا. وهذا الوجهان متوسطان في القوّة والضعف؛ لتوسط الحذف بين الأوّل والثاني.

والحاصل أن نصب الأول ورفع الثاني أولى؛ لقلّة الحذف، وبيانه: أنه في نصب الأوّل يكون المحذوف (كان) مع الاسم، وفي رفعه يكون المحذوف (كان) مع الجار والمجرور، وأنه في رفع

---

1 – ص ١٤٤.

الثاني يكون المحذوف المبتدأ فقط ، وفي نصبه (كان) مع اسمها . وإذا ثبت ذلك ثبت أن الوجه الأول أقوى ، وأن الوجه الثاني أضعف لكونه مخالفًا للأول في جزئيه فقط " .

وكما قال ركن الدين فقد نص سيبويه على جواز أربعة أوجه وهي التي ذكرها ركن الدين في الفقرة التي اقتبسناها من كتاب الوافية . ونصّ على أن الوجه الأول هو أقوى الوجوه وعلل لذلك[1] وعدّ الوجه الثاني أضعف الوجوه ، وأما الثالث والرابع فهما متوسطان بين القوة والضعف[2] – وهو عين ما اختاره ركن الدين .

- **حكم ما بعد (إلا) في الكلام التام المنفي :**

قال في الوافية[3] : "يجوز نصب المستثنى ويختار إبداله من المستثنى منه فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب ، بشرط أن يكون المستثنى منه مذكورًا ، نحو : ما جاءني القوم إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا ؛ برفعه ونصبه ؛ فالرفع على البدل ، والنصب على الاستثناء ، ولكن البدل أولى من النصب ؛ لأنّ البدل لا تكلُّف فيه والنصب فيه تكلُّف ، وهو ما يشبهه بالمفعول به لكونه فضلة ، وإنما قال : "في كلام غير موجب" لأنه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل – كما مر في مواضع

---

1 – قال سيبويه في باب (ما لا يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر ... والرفع أكثر وأحسن في الآخر ، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن يعدها الأسماء" الكتاب ١ / ١٣٠ .

2 – ينظر المصدر السابق : ١/ ٢٥٨–٢٥٩ .

3 – ص : ١٣٧ .

وجوب النصب وإنما قال : " وذكر المستثنى " ، لأنه لو لم يكن المستثنى منه مذكورًا لم يكن من هذا الباب ، بل كان إعرابه على حسب العوامل – كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى : (ما فعلوه إلا قليلاً) [1] ، برفع (قليل) على البدل من واو (فعلوه) ونصبه على الاستثناء .

وهذا الذي اختاره هو رأي سيبويه [2] وجمهور البصريين ، وهو عندهم بدل بعض من كلّ ، وهو الأكثر عندهم ، كما قال ركن الدين بدليل إجماع القراء السبعة على الرفع على البدلية في قوله تعالى : (ما فعلوه إلا قليل منهم) فيما عدا ابن عامر الذي ينصب على الاستثناء [3] .

• حكم تأكيد النكرات تأكيدًا معنويًا :

---

1 – سورة النساء : من الآية (٦٦) وسيأتي الحديث عن هذه القراءة في موضعه من هذا البحث عند حديثنا عن الشواهد النحوية ، إن شاء الله تعالى .

2 – قال سيبويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه مما أدخل فيه) : وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحدًا إلا عمرًا ؛ جعلت المستثنى بدلاً من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيد ؛ كما أنك إذا قلت : مررت برجل زيدٍ ؛ فكأنك قلت : مررت بزيدٍ – فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ، ومن ذلك : ما أتاني القوم إلا عمروٌ ، وما فيها القوم إلا زيدٌ ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك ؛ فالقوم هاهنا بمنزلة (أحد) ، ومن قال : ما أتاني القوم إلا زيدٌ لم يجعله بمنزلة قوله : أتاني القوم إلا أباك ؛ فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) . وحدّثني يونس أن أبا عمرو كان يقول في قوله " ما أتاني القومُ إلا عبدُ الله .... ولكن المستثنى في ذا الموضع مبدل من الاسم الأول ... " . الكتاب : ١ / ٣١١ – ٣١٢ .

3 – ينظر النشر : ٢ / ٢٥٠ .

يرى ركن الدين أنه لا يجوز تأكيد النكرات تأكيدًا معنويًا ونصّ على ذلك حيث قال: "اعلم أنه لا يجوز تأكيد النكرات تأكيدًا معنويًا، فلا يقال: "رأيت قومًا كلهم" ولا "أجمعين".

وقد أجازه الكوفيون فيما كان محدودًا، كقوله:

قد صرّت البكرة يومًا أجمعا [1]

... وأجابوا عن البيت بأنه لا يعرف قائله؛ فلم يجز الاحتجاج به، وأيضًا يمكن أن يحمل على البدل" [2].

وهذا الذي ذهب إليه ركن الدين هو مذهب البصريين؛ لأنهم يرون أنّ تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق [3].

وقد اعترض على مذهب الكوفيين الذي يجيز تأكيد النكرات تأكيدًا معنويًا إذا كانت مؤقتة، وأجاب عن كلما تهم بما أجاب به البصريون أنفسهم، ورفض الاستدلال بالبيت المذكور؛ لأنه عند البصريين مجهول القائل، فليس حجّة في الاحتجاج؛ استمع إلى واحد من أعلام البصريين - وهو الأنباري - وهو يقول: "... وأما قول الآخر:

---

1 - هذا الشاهد لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين إنه مصنوع. ينظر فيه: الإنصاف - مسألة رقم (٦٣)، وابن يعيش: ٣ / ٤٥، المقرب: ٥١، والهمع: ٢/ ١٢٤).

2 - البسيط: ١/ ٤٥٩.

3 - ينظر الإنصاف - مسألة (٦٣)، فقد عقدها الأنباري لطرح الخلاف حول توكيد النكرة توكيدًا معنويًا بين البصريين والكوفيين.

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجمعَا

فنقول: هذا البيت مجهول، لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، ثم لو قدرنا أنّ هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب وأن الرواية ما ادّعَوْه لما كان فيها حُجَّة؛ وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس في كلّ ما كان شاذًّا مخالفًا للأصول وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدّي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، على أنّ هذه المواضع كلّها محمولة على البدل، لا على التأكيد "[1].

- **العطف على الضمير المجرور وحكم إعادة الجارّ:**

يرى ركن الدين أنه إذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض، يقول في الوافية[2]: "إذا عطف اسم على الضمير المجرور أعيد الجار، نحو: مررت بك وبزيدٍ، لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الكلمة الجارة. وأما قوله تعالى: (تَساءلونَ به والأرحامِ) في بعض القراءة فغير متعيّن وقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم، وأما قول الشاعر[3]:

1- المصدر السابق.

2- ص ١٧١، ١٧٢.

3- لا يعرف قائله.

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [1]

فشاذّ لا يقاس عليه . ولا يمكن أن يقال : السبب غير متعين له ؛ لاحتمال أن تكون الواو للقسم ؛ لأنا نقول : لا يحتمل ذلك ؛ لأنّ مراد الشاعر أن هذا ليس تعجبًا منك ومن الأيام ، وإنما ذكر الأيام هاهنا للذم ، فلا يقسم بها . ويدلّ عليه أول البيت وهو قوله :

فاليومَ قَدْ بِتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك . . . . . "

وفي البسيط [2] – بعد أن ذكر رأيه وعلة عدم العطف على المجرور إلا بإعادة الخافض – :

" وأما الكوفيون فيجيزون مطلقًا متمسكين بما أنشده صاحب الكتاب :

. . . . . فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

وبقراءة حمزة لقوله تعالى : (تساءلون به والأرحامِ) ، وبغيرهما " .

وأجاب عن كلمات الكوفيين وأدلتهم بقوله : " والجواب عن الأول : أنه لضرورة الشعر مع أنه لم يوجد في كلام فصيح ، ولاحتمال أن يكون الواو فيه للقسم ، كما في قوله تعالى : (والضحى والليلِ إذا سجى) [3] . وقيل : للقسم على تقديره : وربّ الأيامِ .

وعن الآية : أن القراءة مردودة ، وأجمعوا على أنها غير صحيحة . والصحيح النصب

---

1 – ينظر البيت في : الكتاب : ١ / ٣٩٢ ، والإنصاف – مسألة (٦٥) ، وابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، والهمع : ١ / ١٢٠ .

2 – ١ / ٣٥٢ .

3 – سورة الضحى : الآيتان ١ ، ٢ .

على حذف المضاف، أي : واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام[1] .

ويلاحظ أن ما ذكره ركن الدين في الردّ على ما استدل به الكوفيون في الشاهد الشعري، وفي الآية قد نقله عن البصريين ونسبه إليهم بقوله : " وأجابوا " . فالقراءة مردودة عندهم، والإجماع على أن القراءة غير صحيحة هو إجماعهم . وهذا مذهب البصريين في الحكم على بعض القراءات بالشذوذ وتخطئة بعضها الآخر، كما سنذكر عند حديثنا عن القراءات القرآنية عند ركن الدين .

فركن الدين لا يقف هذا الموقف الذي وقفه البصريون من القراءات، بدليل أن هذه القراءة التي ردّها البصريون وحكموا عليها بالخطأ[2] نجده يقف أمامها ويحترمها ويلتمس لها وجهًا ؛ يقول في الوافية[3] : " فأما قوله تعالى : (تساءلون به والأرحامِ) في بعض القراءة فغير متعيّن وقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم " .

ومذهب ركن الدين في هذه المسألة هو مذهب البصريين ؛ لأنّ مذهب الكوفيين — كما

---

1 – البسيط : ١/ ٣٥٢ .

2 – للوقوف على ما قاله البصريون بشأن هذه القراءة ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٢، ٣، والكامل للمبرد ٣٠/ ٣٩ – وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٩٠ – ٣٩١، والكشاف : ١/ ٤٩٣، وابن يعيش : ٣/ ٧٨ .

3 – ص ١٧١ .

ذكر ركن الدين – الجواز ، وفاقًا ليونس والأخفش من البصريين[1] ، مستدلين بقراءة حمزة الزيات – وهو أحد القرّاء السبعة – والحسن البصري ، وابن عباس ، وإبراهيم النخعي وقتادة ، ويحيى بن وثّاب ، وطلحة بن مصرّف ، والأعمش ، ورواية الأصفهاني ، والحلبي عن عبد الوارث في الآية المذكورة[2] ومستدلين أيضًا بالبيت السابق .

ولكنّ البصريين يؤوّلون ما ورد من ذلك على أنه مجرور على القسم لا على العطف على الضمير المجرور[3] .

- **لا يندب إلا المعروف :**

يرى ركن الدين – تبعًا لابن الحاجب – أنه لا يندب إلا المعروف[4] ، وعلل عدم جواز ندبة النكرة بقوله : " وإنما لم يندب النكرة ؛ لأنّ المراد من الندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه ، والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة ، وهذان المطلوبان لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب

---

1 – ينظر الإنصاف – مسألة (٦٥) ، وشرح الرضي : ١ / ٣٢٠ ، والتصريح : ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ ، والهمع : ١ / ١٣٩ ، ووافقهما ابن مالك ؛ حيث قال في ألفيته :

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

2 – ينظر الكشاف : ١ / ٤٩٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٥٦ ، وينظر كذلك : الإنصاف – مسألة (٦٥) .

3 – ينظر المصادر السابقة .

4 – قال ابن الحاجب في الكافية (ص ٩٥) : " ولا يندب إلا المعروف ؛ فلا يقال : " وا رجلاه " وامتنع : " وازيد الطويلاه " ، خلافًا ليونس .

معروفًا ؛ فلا يقال : وارجلاه . وأما قولهم : ((وامَنْ حفر بئر زمزماه)) فإنما جاز لأنه في قوة قولنا : ((واعبد المطلباه)) ؛ لأن المعلوم أن من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ، وكونه معروفًا كافٍ في جواز كونه مندوبًا ، وكونه علمًا ليس بشرط حتى لو كان علمًا غير معروف لم تجز ندبته ، ولو كان معروفًا غير علم جاز ندبته . ولهذا قال : ((ولا يندب إلا المعروف)) ، ولم يقل ((لا يندب إلا العلم)) [1] .

وهذا هو رأي البصريين . وأما الكوفيون فيجيزون ندبة غير المعروف ، ويستدلون بما حكي في قولهم : ((وارجلاً مُسَبِّحاه)) . وهذا عند البصريين شاذ [2] .

ويرى كذلك أنه لا تندب الصفة ، وهو رأي البصريين أخذوه عن شيخ النحاة جميعًا الخليل ابن أحمد ، على حين نرى الكوفيين يأخذون عن يونس جواز ندبة الصفة ، ويجيزون : ((وازيدُ الطويلاه)) [3] .. قال ركن الدين : " اعلم أن الخليل ذهب إلى امتناع إلحاق علامة الندبة

---

1 – الوافية ص ١٠٣ .

2 – خصص الأنباري مسألة في الإنصاف للحديث عن ندبة النكرة ، وهي المسألة رقم (٥١) ، قال في أولها : " وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك " . ثم شرع بعد ذلك في سرد حجج الفريقين ، واختار مذهب البصريين ، وأجاب عن كلمات الكوفيين ودحض حججهم .

3 – قال الأنباري في المسألة (٥٢) في الإنصاف : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ، نحو قولك : " وا زيدُ الظريفاه " . وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري ، وأبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . ثم شرع بعد ذلك في سرد أدلة الفريقين ، وأجاب عن كلمات الكوفيين .

بصفة المندوب . وذهب يونس إلى جوازه . واستدل الخليل على مذهبه بأنه لو جاز : "وازيدُ الطويلاه" لجاز "جاءني زيدٌ الطويلاه" ؛ لأنّ كل واحد منهم غير المندوب ، ومنع يونس ذلك ؛ لأن الأول وإن لم يكن هو المندوب ، لكنه متعلق المندوب ، والثاني ليس المندوب ولا متعلّق المندوب ؛ فلا يلزم من امتناع الثاني امتناع الأول "[1] .

ثمّ استدلّ على مذهب الخليل بقوله : "ويمكن أن يستدلّ على مذهب الخليل بأنّ المندوب قد تمّ ، والصفة ليست من جملته ، وإنما هي اسم جيء به للتبيين والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ، ولهذا اتفقا في جواز إلحاق علامة الندبة بالمضاف إليه والصلة ؛ لأنّ المضاف إليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة ، وهكذا في الصلة مع الموصول ، ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه وعن الصلة ، بخلاف الصفة والموصوف "[2] .

وثمة مسائل أخرى كثيرة تؤكّد أنّ الرجل بصريُّ المذهب في النحو ، ولولا خشية الإطالة لأوردناها وتحدثنا عنها بالتفصيل وأوردنا النصوص الدالة عليها من كتب الرجل ، ولكن سنكتفي بالإشارة إليها مع الإحالة إلى مواضعها في الحاشية ، وإليك البيان :

وقال أبو سعيد السيرافي : "ندبة الصفة قول يونس والكوفيين والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري : ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فيحتج به له . وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ؛ لأنّ الخبر منقطع عن المندوب والصفة من تمامه" شرح السيرافي على الكتاب ، بهامشه : ١/ ٣٢٤) .

1 – الوافية ، ص١٠٤ .

2 – المصدر السابق .

- الترخيم جائز في المنادى في سعة الكلام وفي غير المنادى في ضرورة الشعر [1] .
- لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور [2] .
- لا يجوز تقديم التمييز على عامله الفعل [3] .
- التاء في قولهم: "يا أبتِ ويا أمَتِ" منقلبة عن ياء المتكلم على غير قياس [4] .
- نِعْمَ وبِئْسَ وفعلا التعجب وحبَّذا: كلها أفعال [5] .

---

1 - ينظر: الوافية ص ٩٨، ٩٩، والبسيط: ١/ ١٨٤

وهذا الرأي هو رأي سيبويه وجمهور البصريين . ينظر الكتاب: ١/ ١٤١، والهمع: ١٦٨١ .

2 - ينظر: الوافية ص ١٢٤ - ١٢٥ .

وركن الدين هاهنا يتبنى مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ويخالف ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين؛ إذ يجوّزون تقديم الحال على صاحبها المجرور إن كان ضميرًا نحو: "مررت ضاحكة بها" أو كانت الحال فعلاً نحو: "مررت تضحك بهند" . ينظر الخلاف حول هذه المسألة في شرح الرضي: ١/ ٢٠٦ - ٢٠٧، والفوائد الضيائية: ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩، والموفي في النحو الكوفي ص ٣٩ .

3 - ينظر الوافية، ص ١٣٤، والبسيط: ١/ ٢٥٤ . وهذا مذهب جمهور البصريين؛ لأن الكوفيين يجيزون تقديم التمييز على عامله الفعل . ينظر الإنصاف - مسألة رقم (١٢٠) .

4 - ينظر الوافية، ص ٩٨ .

وهذا ما يراه البصريون . ولكن الكوفيين يرون أن التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها، كأنه قيل: يا أبتي ويا أمتي . ينظر: شرح الرضي: ١/ ١٤٨ .

5 - ينظر: الوافية: ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨ .

- الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع حروف إعراب[1].
- الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ[2].
- التقدير في مثل "ضربي زيدًا قائمًا": ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا[3].

وهو رأي البصريين، ووافقهم علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. ولكن الكوفيين يرون أنها أسماء. ينظر في هذه المسألة: الإنصاف – مسألة (١٤)، والموفي ص (٨٦).

1 – ينظر الوافية، ص ١٩.

وهذا الذي اختاره هو مذهب البصريين؛ حيث إنهم يقولون إن هذه الأحرف حروف إعراب وليست بإعراب؛ لأنها زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى. ينظر الكتاب: ١/ ١٧ – ١٨. ولكن الكوفيين يرون أن هذه الأحرف التي هي الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها إعراب بمنزلة الحركات؛ لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب، أي: الحركات التي أعرب الاسم بها.

وإلى رأي الكوفيين ذهب أبو علي قطرب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلاب هذه الأحرف هو الإعراب. وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن المثنى والجمع مبنيّان. ينظر في تفصيل هذه المسألة الإنصاف – مسألة (٣).

2 – ينظر: الوافية، ص ٥٩.

وهذا رأي جمهور البصريين، على حين نجد أن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ عند الكوفيين كما أن المبتدأ عندهم يرفع الخبر – فهما يترافعان. ينظر: الإنصاف – مسألة (٥).

3 – ينظر: الوافية، ص ٧٣.

وما قاله هاهنا هو عين ما ذهب إليه البصريون؛ فهم يرون أن التقدير في المثال المذكور: ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا، وبعد الحذف قام الحال مقام الخبر. وذهب الكوفيون إلى أن التقدير: ضربي زيدًا قائمًا حاصل. ينظر الخلاف حول هذه المسألة في: شرح الكافية للمصنف ص ٢٥، وشرح الرضي: ١/ ١٠٤، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧، والهمع: ١/ ١٠٦.

- الخبر محذوف وجوبًا في: كل رجل وضيعته[1] .
- لا يجوز تعريف الاسمين في أي عدد مضاف إلى معدوده[2] .
- صيغة (فَعَال) بمعنى الأمر من الثلاثي قياسية[3] .
- مجيء (لولاك ، وعساك) ثابت عن العرب الفصحاء . وهي لغة قليلة لكنها مروية عن الثقات[4] .

---

1 - ينظر : الوافية ، ص ٧٣ - ٧٤

وهذا هو مذهب البصريين . وركن الدين يرون أن (ضيعته) خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى (مع) ؛ فكأنك قلت : "كل رجل مع ضيعته" فإذا صرّحت بـ(مع) احتاج إلى تقدير حذف . وكذلك مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال إذن مما حذف خبره عندهم

2 - ينظر : الوافية ، ص ١٥٦ ، وشرحه ٢ / ٣١٠ . وركن الدين هاهنا يصرّح بأن هذا رأي البصريين ويردّ على رأي الكوفيين القائل بأنه يجوز تعريف الاسمين في العدد المضاف إلى معدوده ، كما في نحو : "الثلاثة الأثواب" ، و"الأربعة الدراهم" ، و"الخمسة الكتب" ، ونحوه ، ويردّه بما يردّه به البصريون .

ينظر في هذه المسألة : المقتضب ٢ / ١٧٥ ، ٤ / ١٤٤ وابن يعيش : ٢ / ٢٢ ، ٦ / ٣٣ ، والتصريح : ٢ / ٢١ ، والهمع : ٢ / ١٥٠ ، والأشموني : ١ / ٨٧ (مطبعة السعادة بمصر) ، وينظر كذلك : شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٥٢ ، والإيضاح في شرح المفصل له : ١ / ٤٠٣ .

3 - ينظر : الوافية ، ص ٢٠٢ .

وهذا الذي قاله ركن الدين هو عين ما ذكره سيبويه في كتابه . ينظر الكتاب : ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٥ (هارون) . وقد أقرها الأخفش كذلك - وإن كان تخريجه لها يختلف مع مذهب سيبويه . ينظر المقتضب : ٣ / ٧٣ ، وشرح الرضي : ٢ / ٢٠ - ٢١ ، والفوائد

- أي الموصولة معربة، إلا إذا حذف صدر صلتها فتكون مبنية[1] .
- أسماء الأفعال أسماء سميت بها الأفعال[2] .
- لايصاغ أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة[3] .

الضبيئة : ٢ / ٨٦ – ٨٧ ، ولكن أبا العباس المبرد لم يرتض هذه اللغة . ينظر الكامل : ٣ / ٣٤٥ – ٣٤٦ ، والمقتضب : ٣ / ٧١ – ٧٢) .

1 – ينظر البسيط : ٢ / ٤٩ – ٥٠ ، وينظر كذلك : الوافية ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

وهذا رأي البصريين ، حيث إنهم يرون أن (أي) هاهنا مبنية على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فهو معرب نحو : " لأضربن أيهم هو أفضل " ولكن الخليل – وتابعه الكوفيون في هذا – يرون أنها معربة أيضًا إذا حذف صدر صلتها ، مستدلين بقراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء وبرواية يعقوب لقوله تعالى : (ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًا) مريم : من الآية ٦٩ .

وقد حكى سيبويه مذهب البصريين في هذه المسألة ، وكذلك ذكر رأي الخليل والكوفيين . ينظر الكتاب : ١ / ٣٩٧ – ٣٩٨ . وينظر كذلك : الإنصاف – مسألة (١٠٢) .

2 – وهذا هو رأي البصريين . ينظر الكتاب : ٢ / ١٥٦ ، والمقتضب : ٣ / ٢٠٢ .

وعند الكوفيين أنها أفعال دالة على الحدث والزمان . ويرى أبو جعفر أحمد بن صابر – من نحاة الأندلس – أنها قسم رابع خارج عن أقسام الكلمة الثلاث ، وتسمى الخالفة . ينظر : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٠٩ ، والتصريح : ٢ / ١٩٧ ، والهمع : ٢ / ١٠٥ .

ونرى ركن الدين هاهنا يستدل بما استدل به البصريون . ينظر البسيط : ٢ / ٥٦ ، والوافية ص ٢٠٢ .

3 – ينظر الوافية ص ٢٤٨ – ٢٤٩ . والبصريون منعوا التفضيل من لفظي السواد والبياض ومن غيرهما من الألوان ولكن الكوفيين يجيزون الصوغ من ذلك النوع مستدلين بطائفة من الشواهد منها قول أبي الطيب المتنبي :

لأنت أسود في عيني من الظُّلَمِ

- فعل الأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه[1] .
- نواصب المضارع أربعة : أن ولن وكي وإذن . وما عداها فالنصب بأنْ مضمرة[2].
- الضمير في قولهم : " ربّه رجلاً مفرد ولا يطابق التمييز[3] .
- زيادة (مِنْ) الجارّة لا تكون إلا في غير الموجب[4] .

(ينظر العرف الطيب : ١ / ٣٠ ، والغنى ٥٤٣ ، والخزانة : ٣ / ٣٧٤ (بولاق) . وما رواه الأنباري عنهم في كتابه الإنصاف في المسألة رقم (١٦) . ولكن البصريين يحكمون على هذه الشواهد الكوفية وما شابهها بالشذوذ .

1 – ينظر الوافية ص ٢٧٤ ، ٢ / ٢٠٩ . وما ذهب إليه ركن الدين هاهنا هو مذهب البصريين ، ولكن الكوفيين والأخفش ذهبوا إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وأنها حذفت حذفاً مستمرّاً في نحو : قم واقعد . والأصل : لتقم ولتقعد ؛ فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . ينظر : الإنصاف – مسألة (٧٢) ، والتصريح : ١ / ٥٥ ، والموفي ص ١٨٨ .

2 – ينظر الوافية ص ٢٥٩ . وهذا هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن النواصب له عشرة ، وهي : أنْ ، لن ، كي ، لام كي لام الجحود ، حتى ، أو ، الفاء ، الواو .

(ينظر : التصريح : ٢ / ٢٢٩ ، وكشف النقاب : ٤٢٠) .

3 – ينظر الوافية ص ٣٠٤ . وما ذكره هو رأي البصريين ، ولكن الكوفيين يرون أنه يجب مطابقة الضمير للتمييز ، فتقول : ربه رجلاً ، وربهما رجلين ، وربهم رجالاً ، وغير ذلك . وقد صرّح ركن الدين في هذه المسألة بأنّ ما اختاره هو رأي البصريين وذكر بعده رأي الكوفيين وخالفه . ينظر المصدر السابق .

(وينظر هذا الخلاف في : شرح الكافية للمصنف ص ١٢٠ ، والتصريح : ٢ / ٤) .

4 – نصّ على ذلك أيضًا في الوافية (ص ٣٠٠) وذكر رأي الكوفيين والأخفش – وهو إجازة زيادة (مِنْ) الجارة في الموجب أيضًا ، وأوّل ما ورد من الشواهد التي تمسّك بها الكوفيون والأخفش والتي منها قولهم : "هل كان من مطر" ، وقوله تعالى في سورة نوح (آية ٤) : (يغفر لكم من ذنوبكم) ؛ إذ أوّل المثال الأول على أنه أريد به الحكاية ، والثاني على أنه محمول على التبعيض .

- كأنّ : حرف لإنشاء التشبيه كما أنّ ليت ولعلّ لإنشاء التمنّي والترجّي [1] .
- يشترط في العطف على محلّ اسم إنّ المكسورة مُضِيّ الخبر لفظًا أو تقديرًا [2] .
- يجوز دخول (إنْ) المكسورة المخففة على الأفعال العاملة في المبتدأ [3] .
- يجوز تقديم خبر (ليس) عليها لكونه فعلاً [4] .

هذا ولدينا مسائل أخرى ، وهي مع ما ذكرناه جميعًا ينطق بأنّ ركن الدين كان حقًّا بصريّ المذهب في النحو ؛ إذ إنه نَهَجَ نَهْجَ البصريين وسار على دربهم واستشهد بشواهدهم

وهذا التأويل نفسه مظهر من مظاهر نزعته البصرية .

1- وهذا الرأي الذي اختاره ركن الدين رأيُ جمهور البصريين (ينظر الكتاب : ٣ / ١٥١) . وهو بهذا يختلف مع الكوفيين في الرأي ؛ لأنهم يرون أنها قد تكون للتحقيق ، وأيضًا يختلف مع ابن السِّيد في زعمه أنها قد تكون للظنّ ، وكذلك يختلف مع أبي الحسين الأنصاري في زعمه أنها قد تكون للتقريب ، وكذلك مع الفارسيّ في زعمه أنها تكون للنفي . وكذلك يختلف مع الزجاج في زعمه أنها للشك إن كان الخبر مشتقًا .

(ينظر : الوافية ص ٣١٦ ، والتصريح : ١ / ٢١٢) .

2- ينظر : الوافية ص ٣١١ — ٣١٢ . وهو بهذا يتفق مع البصريين في الرأي ويختلف مع الكوفيين ، لأنهم جوزوا العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة قبل مُضِيّ الخبر لفظًا أو تقديرًا ؛ لأنّ خبر (إنّ) عندهم مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (إنّ) . ولا يلزم عمل عاملين في معمول واحد .

3- وهذا هو مذهب البصريين ، ولكن الكوفيين يعمّمون ويزعمون دخولها على الأفعال العاملة وغير العاملة .

(ينظر : الوافية ص ٣١٤) .

4- ينظر : الوافية ص ٢٨٨ . ونراه يبطل مذهب الكوفيين لأنه لا يجيز ذلك .

واستدل بأدلتهم . ونكتفي بما ذكرناه خشية الإطالة .

ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أنني رأيت ركن الدين يختار مذهب الكوفيين في مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع؛ حيث نراه يذكر أن الفعل المضارع يرتفع لتجرده من الناصب والجازم، ويعلق على عبارة المصنف: «ويرتفع إذا تجرد . . . .» إلخ. فيقول: «إشارة إلى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردًا عن العوامل اللفظية؛ أعني ناصب المضارع وجازمه، نحو: يقوم زيدٌ»[1].

وهذا الرأي الذي ذهب إليه ركن الدين في هذه المسألة قد اختاره ابن الحاجب من قبله؛ إذ يقول في شرحه على كافيته[2]: «ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، مثل: يقوم زيد».

وعلل اختياره لهذا الرأي بقوله: «هذا أقرب على المتعلم من قولهم: يرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه تَرِد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها، مثل قولهم: "كاد زيد يقوم" و "أوشك يجيء"، وأشباههما. وإذا عرف بتجرده وضح ولم يَرِد عليه إشكال»[3].

وركن الدين في اختياره هذا الرأي يتفق مع ابن الحاجب في علة ذلك، وهي مراعاة التيسير على المتعلم.

---

1 - الوافية، ص٢٥٩.

2 - شرح الكافية للمصنف: ص١٢٠.

3 - شرح الكافية للمصنف: ص١٢٠.

وهذا الرأي الذي اختاره الركن، وتابع ابن الحاجب فيه، هو رأي الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، ثم تابعه فيه حُذّاقُ الكوفيين والأخفش المتوفى سنة ٢١٥ هـ من البصريين[1]. ثم اختاره المتأخرون من الفريقين[2]. ولكن البصريين يرون أنه مرفوع لحلوله محل الاسم[3].

1- ينظر الإنصاف – مسألة (٧٤)، وقطر الندى: ١/ ٧٨.

2- ينظر أوضح المسالك: ٢/ ٢٨١، وشرح الرضى: ٢/ ٢٣١، وشرح الأشموني: ٣/ ٢، وكشف النقاب ص ٤٢٠.

3- ينظر الإنصاف – مسألة (٧٤).

وثمة مذاهبُ أخرى في عامل رفع المضارع، فثعلب الكوفي يرى أنه مرفوع لمضارعته للاسم – ووافقه الزجاج من البصريين (ينظر قطر الندى: ١/ ٧٨). ويرى الكسائي أنه مرفوع بحروف المضارعة (ينظر المصدر السابق) والإنصاف – مسألة ٠٧٤).

وقد جمع العلامة الحريري في شرح ملحة الإعراب (ص٢٤٤) بين المذهبين البصري والكوفي، حيث قال: واعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم.

ثانيًا : مصطلحاته النحوية ودلالتها على مذهبه النحوي :

لا أريد هاهنا أن أستعرض قضية المصطلح النحوي استعراضًا تاريخيًا من حيث النشأة والتطور[1] ؛ فهذا مما لا يتسع المجال لعرضه ، وموضعه رسائل مستقلة[2] . وإنما أريد أن ألقي الضوء على المصطلحات النحوية التي استعملها ركن الدين ، ومدى دلالة هذه المصطلحات على مذهبه النحوي .

---

1 – بداية التفكير في وضع مصطلحات نحوية قديم جدًا ، يعود إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ ، عندما أحضر رجلاً من عبد القيس وأعطاه صبغًا أحمر وقلمًا ، وطلب منه أن يلاحظه وهو يقرأ القرآن وكان النص القرآني مكتوبًا بالمداد الأسود ، وقال له : إن رأيتني أفتح فمي بالحرف فضع نقطة حمراء فوق الحرف ، وإن كسرت فمي بالحرف فضع نقطة تحت الحرف ، وإن رأيتني أضم فمي فضع نقطة بين يدي الحرف . فالعبارات الثلاث : فتح الفم وكسره وضمه يسرت خلق مصطلحات ثلاثة هي الفتحة والكسرة والضمة : (ينظر الأصول د تمام حسان : ٣٠ - ٣١) .

وجاء الخليل بن أحمد فابتكر العديد من المصطلحات النحوية (ذكرت هذه المصطلحات منسوبة للخليل في مفاتيح العلوم للخوارزمي ينظر الصفحات : ٤٤ – ٤٦ وغيرها) .

2 – وهناك رسائل علمية عالجت المصطلح النحوي من حيث النشأة والتطور ، منها :

– المصطلحات النحوية : نشأتها وتطورها . سعيد أبو العزم – ماجستير – دار العلوم سنة ١٩٧٧ م .

– ومصطلحات النحو الكوفي في كتاب معاني القرآن للفراء . ميمونة الفوتاوي – ماجستير سنة ١٩٨٥ م .

– والمصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – عوض القوزي – دكتوراه – نشرتها عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض (وهي النسمية القديمة لجامعة الملك سعود حاليًا) ١٩٨١ م .

• ألقاب الإعراب والبناء : استعمل ركن الدين مصطلحات : الرفع ، والنصب ، الجر ، الجزم وجعلها خاصة بحالات الإعراب ، وأطلق على حالات البناء مصطلحات أخرى هي : الضم ، الفتح ، الكسر ، السكون . وهذا هو مذهب البصريين ، ولكن الكوفيين يجيزون إطلاق كلّ واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين[1] . ويرى ركن الدين أنه لا يجوز استعمال ألقاب الإعراب في البناء ، ولا استعمال ألقاب البناء في الإعراب عند الكوفيين[2] . ونراه في كتاب الوافية يتابع ابن الحاجب ويذكر مصطلحًا

وثمة كتب عالجت المصطلح ، منها : المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية ، د . أحمد عبد العظيم . نشرته دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة ١٤١٠ / ١٩٩٠م .

١- قال ابن الحاجب : " . . . وجعلوا لها – أي : لحركات البناء – تسمية مخصوصة ، كما جعلوا لحركات الإعراب وسكونه ألقابًا مخصوصة ليكون اللقب إذا ذكر منبهًا على أنهم أرادوا حركة أحد النوعين أو سكون الآخر ، فإذا قال قائلهم : (رفع) دلّ على أنها حركة إعراب ، وإذا قال (ضم) على أنها حركة بناء ، وكذلك باقيها ، وكذلك : مرفوع ومضموم . . . . إلى آخره . وهذا اصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين . وأما الكوفيون فيجيزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين " . (شرح الكافية للمصنف : لوحة ٨٢ – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥٥٥ نحو) .

2- ينظر البسيط : ١ / ٣٩ ، والوافية : ١٣ ، ١٨٣ ، ٢٥٧ .

وذكر السيوطي في الهمع (١ / ٢٠) أن قطربًا يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء والعكس . ووافق قطربًا في ذلك جمهور الكوفيين ، وعلى رأسهم أبو زكريا الفراء .

(وينظر كذلك : ابن يعيش : ١ / ٧٢ ، وشرح الرضي : ٢ / ٣) . ولكن البصريين – كما ذكر ركن الدين وعلى رأسهم الخليل يفرقون بين هذه وتلك . ينظر الكتاب : ١ / ١٣ ، ١٥ . والمقتضب : ١ / ٤ . وينظر كذلك مفاتيح العلوم ، ص ٤٤ وما بعدها .

آخر وهو مصطلح (الوقوف) ، ويريد به السكون ، لتصبح مصطلحات البناء عنده : الضم والفتح والكسر والوقوف ؛ يقول : "ألقاب البناء : ضم مثل (منذُ) ، وفتح نحو (أينَ) ، وكسر نحو (جَيْرِ) ، ووقف نحو (منْ)[1] . وبهذا يكون ركن الدين قد استعمل مصطلحين مترادفين من مصطلحات البناء وهما : السكون والوقوف .

- **فعل الأمر** : استعمل ركن الدين مصطلح (فعل الأمر)[2] وقد أخذه عن البصريين وأما الكوفيون فلم يجعلوا ثمة فعل أمر وإنما هو عندهم قسيم المضارع بناء على أنه مقتطع منه ؛ إذ أصل (افْعَلْ) عندهم : (لِتَفْعَلْ) وذلك كأمر الغائب ، ولكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ؛ لذا فهو عندهم معرب ، وعند البصريين مبنيّ على ما يجزم به مضارعه[3] .
- **الضمير ، المضمر ، الإضمار قبل الذكر** : استعمل الركن المصطلحات المذكورة[4] وهي مصطلحات بصرية[5] ، لأن الكوفيين يطلقون عليها اصطلاحات أخرى هي :

---

1 - الوافية ، ص ١٨٣ .

2 - ينظر : الوافية ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

3 - ينظر : الإنصاف - مسألة (٧٢) ، وينظر كذلك : التصريح ١ / ٥٥ ، والهمع : ١ / ٧ .

4 - ينظر : الوافية ، الصفحات : ١٧ ، ٣٠ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤ .

5 - ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٨١ ، والهمع : ١ / ٥٦ .

المَكْنِيّ، الكناية، الكناية قبل التصريح [1] .

- **ضمير الشأن، والقصة، والحديث، والأمر:** هذه مصطلحات مترادفة أطلقها ركن الدين على الضمير العائد إلى غير مذكور تقدّم — وهي مصطلحات بصرية [2] تقابل بما يطلق عليه الضمير المجهول عند الكوفيين [3] .

- **ضمير الفصل:** مصطلح استعمله ركن الدين في كتبه، وذكر أنه هو الذي "يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: "زيدٌ هو المنطلقُ"، وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: كان زيدٌ هو المنطلقَ" [4] . وعرّفه بقوله: "صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والخطاب والتكلم والغيبة . تقول: زيد هو القائم، والزيدان هما القائمان، والزيدون هم القائمون، وهندٌ هي القائمة، وهندان هما القائمتان، وهندات هن القائمات، وقوله تعالى: (كنتَ أنتَ الرقيبَ عليه) [5] ، وقوله تعالى: (إن ترني أنا أقلَّ) [6] .

---

1 - ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٥، ١٩، ٨٥، ٢١٠، والموفي: ١٩، ٢٣، ٣٥، ٧٦، ٩٢ .

2 - ينظر: الكتاب: ١/ ٣٥ .

3 - ينظر المصطلح النحوي، للقوزي: ١٧١، وشرح ابن يعيش: ٣/ ١١٤، والموفى ص٩٥ .

4 - الوافية، ص ١٩١ .

5 - سورة (المائدة): من الآية (١١٧) .

6 - سورة (الكهف): من الآية (٣٩) .

وإنما قال : صيغة مرفوع ، ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقيق كونه ضميرًا "[1] . وعلل الركن هذه التسمية بقوله : " وتسمى هذه الصيغة فصلاً ؛ لأنها تفصل بين كون ما بعدها نعتًا لما قبلها أو خبرًا عنه ؛ فإذا أوجدت هذه الصيغة علم أن ما بعدها خبر لا نعت ؛ لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت "[2] . وضمير الفصل هو اصطلاح بصري[3] . وهو عماد عند الكوفيين[4] .

1- الوافية ، ص ١٩١

2- المصدر السابق

3- ينظر الكتاب : ١ / ٣٨٧ - ٣٩٧ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٤ ، والإنصاف - مسألة (١٠٠) ، وشرح الرضى : ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، وشرح ابن يعيش : ٣ / ١١٠ .

4 - وقد أطلق عليه بعضهم مصطلح (الدعامة) (ينظر معاني القرآن ، للفراء : ١ / ٤٠٩ ، ٣ / ٣٧ ، والإنصاف - مسألة (١٠٠) ، وابن يعيش : ٣ / ١١٠ ، وشرح الرضي : ٢ / ٢٤ ، والموفي ص ٩٣ ، والجمع : ١ / ٦٨ ، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، ص ١٢٧) .

وقال ابن الحاجب : " ويسمى فصلاً عند البصريين ؛ لأنه فصل بين كون ما بعده خبرًا أو نعتًا ؛ لأنك إذا قلت : زيدٌ المنطلقُ ، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة ، فينتظر الخبر فصارت هذه الصيغة التي فصلت بين الخبر والنعت وعينته للخبر . ويسميه الكوفيون عمادًا ، لأنه اعتمد عليه في المعنى والفصل أخص ، إذ كل ما وضع للفصل قد اعتمد به ، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلاً ، فكان تسميته فصلاً أولى لخصوصه . " شرح الكافية للمصنف : ٩٠ ، ٩١ .

- **لام الابتداء**: استعمل الركن هذا المصطلح وأراد به اللام الداخلة على المبتدأ في نحو قولك: "لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو"[1]. وهو اصطلاح بصري لم يعرفه الكوفيون، لأن الكوفيين يطلقون على مثل ذلك مصطلح (لام القسم)، وعندهم أن اللام جواب قسم مقدر، والتقدير عندهم في المثال السابق: واللهِ لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام[2].

- **أسماء الأفعال**: استعمله ركن الدين وأراد به ألفاظًا منها: صَهْ، مَهْ بمعنى: اسْكُتْ، واكْفُفْ، وهذا النوع عنده أسماء سميت بها الأفعال[3]. وهذا مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون، وإنما هي عندهم أفعال[4]. ونرى من النحاة من يجعلها قسمًا زائدًا على أقسام الكلمة الثلاثة وسماها الخالقة وهو أبو جعفر أحمد بن صابر، من نحاة الأندلس[5].

---

1 - ينظر الوافية، ص٦٦ - ٦٧.

2 - ينظر الإنصاف - مسألة (٥٨).

3 - ينظر الوافية، ص٢٠٢.

4 - ينظر التصريح: ٢/١٩٦، والجمع: ٢/١٠٥.

5 - ينظر معجم مصطلحات . . . د/عبادة، ص١٦٠.

- **اسم الفاعل:** هذا المصطلح استعمله ركن الدين وأخذه عن البصريين[1]، بينما أطلق عليه الكوفيون مصطلحا آخر وهو (الفعل الدائم)[2]. وأطلق عليه بعضهم (شبه الفعل)[3].

- **جملة المفاعيل: معه، له، فيه، المطلق:** استعمل ركن الدين هذه المفاعيل بلفظها، بالإضافة إلى المفعول به[4]، وتلك اصطلاحات بصرية أخذها عن البصريين. أما الكوفيون فلا يعرفون منها إلا المفعول به فقط، وأما المنصوبات الأخرى فهي (أشباه مفاعيل)[5].

- **حروف الجر أو حروف الإضافة:** هذا مصطلح بصري استعمله ركن الدين[6] في مقابل المصطلح الكوفي (الخفض)[7]. وابن الحاجب -وهو بصري- نراه يستخدم

---

1 - ينظر الوافية، ص ٢٤٢.

2 - ينظر معاني القرآن، للفراء: ١/١٦٥.

3 - ينظر الموفي، ص ٢٩.

4 - ينظر الوافية، الصفحات: ٧٨، ٨٧، ١١٤، ١١٧

5 - ينظر التصريح: ١/٣٢٣، والهمع: ١/١٦٥

6 - ينظر الوافية، الصفحات: ٩/١٣٩، ١٤٠، ٢٩٩.

7 - ينظر الأشباه والنظائر: ٢/١١٠، وكشف النقاب ص ٢٥٢.

مصطلح الكوفيين غالبًا ، وهو الخفض ، فيقول : حروف الخفض ، والمخفوض[1] . . . إلخ . وبعض الكوفيين يستعملون مصطلح (حروف الصفات) بدلًا من مصطلحهم (حروف الخفض)[2] . يقول ركن الدين : " حروف الجر حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى ما يليه نحو : مررت بزيد ، وأنا مارٌّ بزيد ، ولهذا سميت أيضًا حروف الإضافة ، وسميت أيضًا حروف الجر تسمية لها باعتبار معمولها "[3] .

- الظرف : مصطلح بصريٌّ استعمله ركن الدين في كتبه[4] ، وأراد به : كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى (في) ، ويرى - تبعًا للبصريين - أنه منصوب على الظرفية ، واستعمل مصطلحًا آخر ، وهو المفعول فيه[5] ، وهو اصطلاح بصري كذلك ولكن الكوفيين يطلقون على الظرف مصطلحات أخرى كالمحل[6] والصفة[7] ،

---

1 - ومما هو جدير بالإشارة إليه أن مصطلح الجر وكذلك مصطلح الخفض من ابتكارات الخليل ، وجاء البصريون فاختاروا لهم مصطلح الجر ، واختار الكوفيون مصطلح الخفض ، وعمموا استعماله فأطلقوه على المنون وغير المنون ، والكسر على غير المنون والجر على الكسرة التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين . (ينظر مفاتيح العلوم ، ص ٣٠) .

2 - ينظر الهمع : ٢ / ١٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٤٨ .

3 - الوافية ، ص ٢٩٩ .

4 - ينظر الوافية ، ص ٢٠٩ .

5 - ينظر المصدر السابق ، ص ١١٤ .

6 - وهو مصطلح ابتكره الفراء . ينظر معاني القرآن ١ / ١١٩ ، والتصريح : ١ / ٣٣٧ ، والموفى : ٣٠ ، ٣٥ ، ١٠٦ ، ١٧١ .

7 - وهذا المصطلح ابتكره الكسائي . ينظر : التصريح : ١ / ٣٣٧ .

والغايات[1] .

- **البدل**: مصطلح أطلقه ركن الدين على التابع المقصود بما نسب إلى المتبوع دونه[2] وهو اصطلاح بصريّ يقابله عند الكوفيين مصطلحات أخرى كالترجمة[3] ، والتبيين ، والتكرير ، والمردود[4] .
- **عطف البيان**: هذا مصطلح بصريٌّ استعمله ركن الدين ، فنراه يقول وهو بصدد تعريف العطف : " فقوله : " تابع " ليتناول التوابع كلها . وقوله : " مقصود بالنسبة " يخرج ما سوى البدل ؛ لأن النعت والتأكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة ، بل أتى بها للغير وهو المتبوع "[5] . وهذا المصطلح البصريّ قد استعمله ركن الدين – كما ذكرنا – وترجم لبابه[6] تبعًا لجمهور البصريين[7] .

---

1 – ينظر : شرح الرضي : ٢ / ١٠٢ ، وينظر كذلك الإنصاف – مسألة (٦) .

2 – ينظر الوافية ، ص ٩٤ ، ١٧٩ .

3 – وهذا المصطلح من ابتكارات الفراء . ينظر الموفى ص ٦٠ .

4 – ينظر التصريح : ٢ / ١٥٥ .

5 – الوافية : ص ١٧١ .

6 – في ص ١٨٢ من الوافية .

7 – نقل السيوطي قول الأعلم في (شرح الجمل) : " وهذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون " . الأشباه والنظائر : ٢ / ١٢٨ .

ويقابل هذا المصطلح بمصطلح الترجمة الكوفين . وبعضهم أخذ المصطلح عن البصريين . ينظر : الهمع : ٢ / ٢٢١ .

- حروف العطف: مصطلح بصري استعمله ركن الدين [1] وهو بهذا يخالف الكوفيين؛ لأنهم يطلقون عليه مصطلحًا آخر وهو (حروف النسق) [2].

- (لا) التي لنفي الجنس: مصطلح استعمله الرجل وأطلقه — تبعًا للبصريين — على (لا) النافية العاملة عمل (إن) التي تنفي الجنس والماهية [3]. ولكن الكوفيين يطلقون على (لا) مصطلحًا آخر هو (لا) البرئة [4].

- النفي والإثبات: هذان مصطلحان بصريان استعملهما ركن الدين [5]، ولم يلتفت إلى مصطلحي الكوفيين، أعني: الجحد والإقرار [6].

- المتصرف وغير المتصرف: هذان مصطلحان بصريان استعملهما ركن الدين للدلالة على الاسم المنون المتصرف، والاسم الذي وجدت فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقامهما [7].

---

1 – ينظر الوافية: ١٤٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٧

2 – وهذا المصطلح الكوفي أخذه الكوفيون عن الخليل (ينظر مدرسة الكوفة، د. المخزومي ص ٣١٥).

3 – ينظر الوافية، ص ٧٤، ١٤٥.

4 – ينظر الموفي، ص ٢٨، ٤٧، وكذلك: المصطلح النحوي للقوزي ص ١٧١.

5 – ينظر الوافية: ٧٥، ١٠٨، ١٠٩.

6 – ينظر معاني القرآن، للفراء: ١/ ٥٢.

7 – ينظر الوافية، ص ١٤، ١٥.

ويعبر عنهما الكوفيون بمصطلحين آخرين هما : المُجْرَى وغير المُجْرَى[1] .

- التنوين : استعمل الركن هذا المصطلح البصريّ ويقابله عند الكوفيين (الصرف)[2] .
- حروف الزيادة : استعمل ركن الدين هذا المصطلح تبعًا للبصريين ، حيث قال : " . . وإنما سميت هذه الحروف حروف الزيادة ، لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها زائدة أبدًا . والغرض من هذه الحروف التأكيد والفصاحة وغيرهما "[3] . وأراد بهذه الحروف الحروف التي تزاد في الكلم ، نحو (إنْ) التي تزاد بعد (ما) النافية لتأكيد النفي أو (ما) المصدرية . و (أن) التي تزاد بعد (لما) في نحو قوله تعالى : (فلمّا أنْ جاء البشير)[4] أو التي تزاد بعد واو القسم نحو قولنا : " واللهِ أنْ لو قمت قمت " . وأيضا (ما) التي

---

1 – وهذا المصطلح الكوفي عبر عنه الفراء في مواضع متفرقة من كتابه ؛ من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى : (مسّ سقر) ، قال الفراء : (سقر) اسم من أسماء جهنم لا يجرى ، وكل اسم لمؤنث فيه الهاء فهو لا يجري إلا أسماء مخصوصة خفت فأجريت وترك بعضهم إجراءها ، وهي : هند ودعد وجمل ، ورنم ؛ فهي تجرى ولا تجرى " . (معاني القرآن : ٣/١١٠) .
هذا وقد استعمل الفراء المصطلح البصري أيضاً (المصروف وغير المصروف) للمعنى ذاته ؛ جاء في معاني القرآن (٢ / ٣٠٤) ما نصّه : " وقوله : (ولما توجه تلقاء مدين) / القصص ٢٢ . يريد قصد ماء مدين . ومدين لم تصرف ؛ لأنه اسم لتلك البلدة " .

2 – ينظر الوافية : ٧ – ٩ .

3 – ينظر معجم مصطلحات ، د / عبادة ص ١٨٠ .

4 – سورة يوسف : من الآية (٩٦) .

تزاد بعد إذا ، ومتى ، وأين ، وأي ، وبعد حرف الجر . وهذا المصطلح البصري يقابله مصطلح آخر عند الكوفيين ، وهو مصطلح (الصلة) [1] .

- واو المصاحبة : استعمل ركن الدين هذا المصطلح [2] وأخذه عن البصريين ؛ إذ إنهم يطلقون هذا المصطلح على الواو التي بمعنى (مع) والتي ينتصب الاسم بعدها في نحو : " استوت المياهُ والأخشابا " ولهم هاهنا مصطلح آخر ، وهو (واو المعية) . ولكن هذه الواو تسمى عند الكوفيين (واو الصرف) .

- الفعل المتعدي وغير المتعدي : استعمل الركن هذين المصطلحين ، حيث قال في كتابه الوافية [3] : " الفعل إما متعدٍ وإما غير متعدٍ ؛ لأنه إما أن يتوقف فهمه على متعلق ، أولا يتوقف . والأول المتعدى نحو (ضرب) فإن فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب . والثاني يتعلق به قعود القاعد " . والكوفيون يطلقون عليهما مصطلحين آخرين ، هما : الفعل الواقع ، والفعل غير الواقع .

---

1 – ينظر معاني القرآن ، للفراء : ١ / ١٤٤ ، ونقل السيوطي عن ابن يعيش قوله : " والزيادة والإلغاء من عبارة البصريين ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين " . (الأشباه والنظائر : ١/ ٢٤٧) .

2 – ينظر الوافية ، ص ١١٩ .

3 – ص ٢٧٧ .

- مصطلحات ابتكرها ركن الدين:

مما تجدر الإشارة إليه هاهنا وجود مصطلحات أخرى عند ركن الدين، وهي مصطلحات جديدة ابتكرها الركن ولم أرها في كتب النحو السابقة عليه، وسأذكرها بإيجاز:

- **الفعل الحقيقي، والفعل الاصطلاحي**: استعمل ركن الدين هذين المصطلحين، وأراد بالفعل الحقيقي المصدر الذي هو الحدث كالضرب والقتل وغيرها، وأراد بالفعل الاصطلاحي الفعل كما هو في اصطلاح النحاة الذي يدل على الحدث المرتبط بالزمن نحو: ضرب وقتل ونحوهما؛ قال في الوافية[1]: " . . . ولقائل أن يقول: لا يصح أن يراد بالفعل في قوله: ما أسند إليه الفعل الاصطلاحي أو الفعل الحقيقي الذي هو المصدر. وأيا ما كان ففيه إشكال، فأما إن أريد به الفعل الاصطلاحي فلأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، كما أنه غير قائم بالمفعول، وأما إن أريد به الفعل الحقيقي فلأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله "أو شبهه". ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد به الفعل الاصطلاحي. والضمير في "قيامه" يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي، لجواز عود الضمير إلى بعض المدلول المذكور".

ولما كان النص السابق غامضًا لا يوضح طبيعة المصطلحين المذكورين، والمراد بكل واحد منهما نجد لزامًا علينا أن نأتي بنص آخر لركن الدين يوضح طبيعتهما. يقول في باب

---

1 - ص ٥٤.

: "المفعول لاجله" – وهو بصدد شرح عبارة المتن : "المفعول له : ما فعل لأجله فعل متناول لغيره" : ". . . . . ولما قال "مذكور" خرج عنه مثله ؛ لأنه لم يفعل لأجله فعل مذكور، مثاله : ضربته تأديبًا . فالتأديب فعل لأجله فعل مذكور ، وهو الضرب ، وكذلك قولك : قعدت عن الحرب جبنًا ، فالجبن فعل لأجله فعل مذكور ، وهو القعود ، والمراد بالفعل المذكور هاهنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي"[1] . فالنص الثاني غنيٌّ عن التعليق وينطق بأنّ المراد بالفعل الحقيقي عند عالمنا الكبير – رحمه الله – المصدر ، وأنّ المراد بالفعل الاصطلاحي هو الفعل كما هو في اصطلاح النحاة .

- **الفعل الاختياري، والفعل الطبيعي** : استعمل الركن هذين المصطلحين ، قال : " . . . . لأن الفعل قسمان : اختياري وطبيعي "[2] . ويعني الفعل الاختياري المصدر الذي يكون للإنسان فيه حرية الاختيار ، والذي يكون الحديث فيه أثرًا لنفس الإنسان ومزاجه ؛ فمثلاً في قولنا في باب المفعول لأجله : "قعدت عن الحرب جبنًا" ؛ فالجبن فعل وأثر لنفس الإنسان ومزاجه ، إلا أنه يلزم من عدم تأثيره عليه فيه أن لا يكون فعلًا . أما الفعل الطبيعي عند ركن الدين فالمقصود به الحدث الذي لا يكون للإنسان دخل في اختياره ولا يكون أثرًا لنفس الإنسان ومزاجه ، بل يفرض عليه ، يقول في

---

1 – الوافية ، ص ١١٧ .

2 – المصدر السابق ، ص ١١٩ .

الوافية[1] – في باب المفعول لأجله – : " . . . . ولقائل أن يقول : إن الأمر الأول ليس بشرط ؛ فإن الجبن في المثال المذكور – يعني قولهم : " قعدت عن الحرب جبنًا " منصوب مع أنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، لا اختيار له فيه وجوابه : أنا لا نسلم ذلك ؛ لأن الجبن فعل وأثر لنفس الإنسان ومزاجه ، ويلزم من عدم (فعل) فاعله فيه أن لا يكون فعلاً ، لأن الفعل قسمان : اختياريّ وطبيعيّ فإنّ الثاني متحقق هاهنا " .

- **آلة الشرط، وآلة الجزاء** : استعمل الرجل هذين المصطلحين ، وأراد بالأول فعل الشرط ، وبالآخر فعل جواب الشرط ، قال : " ولما حذف الفعل – أي في نحو قوله تعالى : (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) جعل الجزاء الذي هو حيّز جوابها بين أما وبين فائها ، عوضًا عن الفعل المحذوف ، وهو الاسم الواقع بعدها ، كراهة أن يلي الفاء ، إما لكراهتهم أن يلي آلة الجزاء آلة الشرط . ألا ترى أن معنى قولك : " أمّا زيدٌ فمنطلقٌ " : مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ . فزيدٌ جزء جوابها "[2] . فقد استعمل الرجل مصطلح الآلة وأراد به الفعل .

- **مصطلحا الإنيّة واللّميّة** : استعمل ركن الدين مصطلحين جديدين أيضا هما : مصطلح (الإني) ومصطلح (اللّمي) . ويعني بالأول الاستدلال بالمعلوم على العلة ،

---

1 – المصدر السابق ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

2 – الوافية ، ص ٣٣١ .

وبالثاني العكس وهو الاستدلال بالعلة على المعلوم؛ قال في باب الممنوع من الصرف :

" . . . أما الإنيي فصرفهم نحو (قائمة) في قولهم: مررت بامرأة قائمة . . . . وأما اللّمِي فلأن التأنيث المعتبر هو التأنيث اللازم . والتأنيث بالتاء لا يكون لازمًا إلا في العلية؛ لأنه في غيره معرض للزوال؛ ألا ترى أنك تقول (قائمة) ثم تقول (قائم) فتجده منتزعًا منه والاسم بحاله"[1]. وقال في موضع آخر من الباب نفسه : " . . . . أما الإنيي فصرفهم جريحًا في قولهم : "مررت بامرأة جريح" مع تحقق الوصف والتأنيث المعنوي . وأما اللّمِي فلعدم كونه لازمًا في غير العلم، ألا ترى أنك تقول : "مررت بامرأة جريح" ثم تقول : برجل جريح . والتأنيث لا يعتبر إلا إذا كان لازمًا"[2]. وقال في موضع ثالث : " شرط العجمة في منع الصرف أمران، أحدهما : العلمية في العجم، والثاني : أحد الأمرين، وهو إما تحرك الأوسط، وإما كونه زائدًا على ثلاثة أحرف . والدليل على الأول : إنيي ولمّي، أما الإنيي فلأنهم لو سموا بديباج لصرفوه، وأما اللّمِي فلأنه إذا نقل غير علم في العجم إلى العربي لتصرفوا فيه تصرف كلامهم من إدخال الألف واللام والتنوين والتعريف إلى غير ذلك ... والدليل على الشرط الثاني : إنيي ولمّي أيضًا "[3].

1- البسيط: ١/٥٦ .

2- البسيط: ١/٥٦ .

3- المصدر السابق: ١/٦٠ .

ولا يخفى على أحد أن جميع هذه المصطلحات الجديدة مصطلحات منطقية تأثر فيها ركن الدين بأهل المنطق، وليس ذلك بغريب من ركن الدين؛ لأنه عالم بالمنطق، وكان يجيد دروس الحكمة، وله مصنفات مفيدة في علم المنطق. فليس غريبًا أن يطعم نحوه بمنطقه وفلسفته، خاصة أنه قد ثبت أنه بصريّ المذهب في النحو. والبصريون عامة في اتجاههم النحوي ينحون منحى عقليًا يُعمِلون في نحوهم منطقهم وفلسفتهم وأقيستهم المنطقية.

ويؤيد هذا عند ركن الدين وجود مصطلحات منطقية كثيرة أخرى منتشرة في ثنايا شروحه النحوية، ومن هذه المصطلحات: الأصل[1]، الفرع[2]، الجنس[3]، النوع[4]، الخاصة[5]، العلة[6]، العامل[7] القياس[8]، القياس المهجور[9]، القياس العارض[10]

---

1 - ينظر الوافية: ١٥، ١٨، ٢٢، ٢٣.

2 - ينظر الوافية: ١٥، ١٨، ٢٢، ٢٣.

3 - ينظر المصدر السابق، ص ٣، ٤.

4 - ينظر السابق، ص ٨٠.

5 - ينظر السابق، ص ٧.

6 - ينظر السابق: ١١، ١٣، ١٤.

7 - ينظر السابق: ١٢، ١٣، ١٤.

8 - ينظر السابق: ٨١، ٨٥.

9 - ينظر البسيط: ٢/٩٧.

10 - ينظر السابق: ٢/٢٢٤.

الوجود [1] ، العدم [2] ، السبب [3] ، العقل [4] ، المعقول [5] ، المنقول [6] ، الاطراد [7] ، الشذوذ [8] الاستدلال [9] . . . . وغيرذلك .

---

1 - ينظر السابق : ١ / ٦٠ .

2 - ينظر السابق ، والوافية ص ١٠ .

3 - ينظر الوافية : ١٢ ، ١٣ .

4 - ينظر السابق ، ص ٢٧٠ .

5 - ينظر البسيط : ١ / ٦٠ .

6 - ينظر السابق .

7 - ينظر الوافية ، ص ٧ .

8 - ينظر المصدر السابق ص ٣٢٥ .

9 - ينظر البسيط : ١ / ٦٠ .